

## تحقيق

لم يقتصر الضرر من إيقاف رخص البناء، على المواطنين (الأخبار)

## رخص البناء إلى متى إيقافها؟

البقاع - راجح حمية

«شوبدي انتظر الدولة حتى تسمحي... صارلي أكثر من شهر ونص ناظر والمواد بالأرض، بدي صب السطح ولو نص ليل، وخليهم يوقفوني». عبارة مختصرة اختارها «أحمد»، صاحب أحد ورش البناء في البقاع، ليعبر من خلالها عن استيائه ومعاناته من استمرار قرار إيقاف رخص البناء التي يستحصل عليها المواطن من البلديات، الذي اتخذته وزارة الداخلية منذ الأول من أيار الماضي. قرار الإيقاف لم يمثل عائناً أمام «أحمد» وورشته فقط، بل طال كل شخص يسعى لإنجاز بناء له أو لعائلته خلال فترة الصيف، وليسسد من جهة ثانية ضربة موجعة لمعلمي نجارة الباطون في المنطقة والعمال السوريين، وأصحاب مؤسسات بيع مواد البناء.

فمنذ بداية شهر أيار، وبالتحديد قبل الانتخابات البلدية والاختيارية، صدر عن وزارة الداخلية تعميم يقضي بإيقاف العمل برخص البناء التي تمنحها البلديات للمواطنين، على أن يحدد لاحقاً تاريخ تعليق هذا التعميم. وعن السبب الذي دعا إلى إصدار

حتى اليوم لا تزال عمليات الضم والفرز للأراضي في بعلبك - الهرمل غائبة، والمتنفس الوحيد كان رخص البناء من البلديات لتلبية حاجة المنطقة المتزايدة إلى العمران، لكن وزارة الداخلية أوقفت العمل بالرخص منذ شهرين تقريباً، بانتظار انتهاء الانتخابات البلدية ومنعاً لاستخدامها كرشوة. لكن الانتخابات انتهت ولم يعلق القرار، والضغط تكبر على المتضررين



## ناشطون لشركات التبغ: «عيوناً عليكم»

راجح حمية

يترجل 4 شباب من السيارة أمام مكاتب شركة التبغ «فيليب موريس». كل منهم يحمل في يده عدته. يسرعون الخطى إلى مدخل البناية، حيث المكاتب. يمسك أحدهم قطعة قماش مبللة بالماء ويبدأ بمسح «البلاك» من الغبار العالق عليه. ما إن ينهي عمله، حتى يبادر رفيقه إلى تعليق لافتة معنونة «فيليب موريس... نؤثر على الحكومات». أنهيا عملهما ووقفا فجأة كالمجسمات في واجهات المحال التجارية. من دون أن ينسبا ببنت شفة، فتحا لافتة أخرى وحملها وقد كتب عليها «برلمان حر... من نفوذكم». إلى جانبهما، وقف شاب وفتاة متخفيين خلف عبنين كبيرتين وقد جملا لافتة ثالثة «شركات التبغ عيوناً عليكم».



حذر الناشطون الشركات من التدخل في مشروع قانون منع التدخين في الأماكن العامة (مروان طحطح)

تحذير تلك الشركات من التدخل «مباشرة أو غير مباشرة في مشروع القانون الذي يناقش في لجنة الإدارة والعدل في البرلمان التدخين في الأماكن العامة». وتستند الرابطة في التحرك إلى اتفاقية منظمة الصحة الإطارية بشأن مكافحة التدخين ومعطيات «تشير إلى أن بعض النواب الذين يناقشون مشروع القانون يتلقون اتصالات من شركات التبغ»، يقول وأثل حميدان، المدير التنفيذي في إندي أكت. أكثر من ذلك «في شباط الماضي، وصلتنا معلومات مؤكدة عن أن بعض شركات التبغ شارك في نقاشات اللجنة في المجلس النيابي وهو مخالف للاتفاقية»، وهي التي تنص على «ضرورة التيقظ لأي جهود تبذلها دوائر صناعة التبغ لكي تقوض جهود مكافحة التدخين أو تحزبها».

في هذا الوقت، كان قد اجتمع عند المدخل عدد لا بأس به من «المتطفلين» ينظرون إلى «المفاجأة» التي حضرها على حين غفلة شباب الرابطة العالمية للناشطين «إندي أكت» أمام مكاتب «فيليب موريس» الإدارية في مبنى السويكو سكوير، احتجاجاً على تدخل شركات التدخين في النقاشات التي تجري في المجلس النيابي لقانون منع التدخين في الأماكن العامة. بدأ التحرك وكأنه صدفة. وهذا ما أراده المنظمون، فكانت مفاجأة للداخلين إلى المبنى والخارجين منه. العيون شاخصة إليهم. كانت العبارات فقط توحى لهم بأنها احتجاج على شركات التبغ. ولكن ما أراد المنظمون إصالة أعمق من ذلك. كانت رسالة إلى «فيليب موريس» التي تمثل الشركة الأكبر للتبغ هنا، لتصل إلى شركات أخرى. أما نص الرسالة، فهو

## موسم العطش لمياه «الدولة» بدأ في بنت جبيل

بنت جبيل - داني الامين

حل فصل الصيف، وبدأ موسم تجار المياه في بنت جبيل. ففي هذا الفصل، تنقطع المياه عن بعض القرى الجنوبية، خصوصاً في ظل سوء توزيع مياه الدولة على المواطنين. وقد تصل في أحيان كثيرة إلى الانقطاع التام، كما يحصل في بلدة يارون التي يشكو أبناؤها منذ سنوات عدة اضطرابهم إلى شراء حاجتهم من المياه. وما يزيد الطين بلة، عدم اكترات المعنيين بماساتهم هذه.

أما مياه الدولة، فإن وصلت فمزة «بالأسبوعين»، يقول أبو خليل بيضون، من مدينة بنت جبيل. لا يجد أبو خليل سبيلاً لتوفير المياه سوى الشراء، وما

استتبع ذلك من أعباء مادية. سابقاً، كان الرجل يستعين ببئر خاصة تتجمع فيها مياه الشتاء، لتأمين المياه، لكنها الآن جفت ولم يعد في اليد حيلة. ما يقوله أبو خليل يؤكد بسام شرارة، فيشير إلى أن «مياه الدولة تأتي شتاء في الوقت الذي لا نحتاج فيه إليها، وفي فصل الربيع تصرف ما لدينا من مياه الآبار الخاصة، أما في الصيف فنلجأ إلى شراء المياه من أصحاب المصالح». لكن يبدو أن المشكلة ليست هنا، فبحسب شرارة «المشكلة ليست أصحاب النفوذ، فالبعض منهم يتصل بالمسؤولين عن توزيع المياه، ويحصل على ما يريد من مياه». ويضيف «قال لي أحد المواطنين إنه ملأ بئر مياه منزله في يوم واحد بعد أن أجرى

اتصالاً بأحد المسؤولين، أما أنا فاضطرر إلى دفع 45 ألف ليرة كل أسبوع لشراء المياه التي لا نعرف مصدرها ومدى صلاحيتها للاستخدام». أما كامل شاهين من بلدة يارون، فيقول إنه «في فصل الصيف تغيب المياه، رغم أنني مشترك في المياه وأدفع كل سنة رسم 223 ألف ليرة». ويؤكد محمود أحمد النجار كلامه، وهو الذي يضطر إلى شراء المياه أسبوعياً لتأمين مياه الشفة لأسرته.

مصدر في مصلحة مياه بنت جبيل يشير إلى أن «المياه لا تؤمن إلى المنطقة بكمية كافية، وقد تمر أيام طويلة دون أن تجر المياه إلى منطقة بنت جبيل لأن معظمها يحول إلى بساتين منطقة صور، وهناك موظف واحد يشرف

## كسر المتضررون عداداً ركبته الوزارة لقياس حجم المياه المضخوخة

عام 2003 هي 5000 متر مكعب، وأن عدد المشتركين تضاعف منذ تلك الفترة، وأكثر من نصف هذه الحصّة لا تُضخ، رغم أن المسؤولين لا يعترفون بذلك، وقد ركبت الوزارة عداداً لقياس حجم المياه التي تُضخ إلى المنطقة، لكن المتضررين عمدوا إلى تكسيره، ولم يُعد تركيب عداد آخر منذ مدة طويلة». رامي الحاج من رميش، يقول إن «البلدة التي يعتمد معظم أهلها على الزراعة، لا تصلها مياه الدولة إلا 5 ساعات في الشهر الواحد»، ويؤيد ذلك الموظف في المصلحة الذي بين أنه «في بلدة رميش 750 مشتركاً يدفعون رسوم المياه التي لا تصل إلى البلدة إلا نادراً، في المقابل هناك أنبوب مياه غير رسمي يؤمن المياه لبلدة قريبة يسكن فيها أحد المسؤولين الكبار».